



الاعتراف الدولي بالحكومة المؤقتة ودوره في انتصار الثورة

الجزائرية 1958-1962

The international recognition of the Provisional Government and its role in the victory of the Algerian Revolution 1958 -1962

د. محمد مقصودة *

جامعة طاهري محمد بشار / الجزائر

mohammed.maksouda@univ-bechar.dz

د. محمد برشان

جامعة طاهري محمد بشار / الجزائر

mohammed.berchane@univ-bechar.dz

تاريخ القبول: 2025/12/01

تاريخ الإرسال: 2025/07/21

الملخص:

بعد مرور أربع سنوات على اندلاع ثورة التحرير، تم تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (G.P.R.A) كثالث مؤسسات جبهة التحرير الوطني، مما شكّل منعطفًا مهمًا وحاسما في مسار النضال السياسي والدبلوماسي، ورغم تعدّد واختلاف المواقف الدولية استطاعت الحكومة المؤقتة أن تحقق اعترافًا قانونيًا وفعليًا، الأمر الذي منح القضية الجزائرية شرعية دولية، وأفشل محاولات الاحتلال الفرنسي للتقليل من شأنها.

إن هذه الدراسة تبحث في إشكالية الاعتراف الدولي بالحكومة المؤقتة، وتتطرق لكيفية استجابة الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية لمختلف التحديات الداخلية والخارجية التي واجهتها في خضم سعيها لتكون الممثل الرسمي للثورة. فقد جاء تأسيسها في سياق خطة استراتيجية، هدفها تفنيد ادعاءات الإدارة الفرنسية بعدم وجود طرف جزائري شرعي تتفاوض معه. لتستنتج الدراسة أن الحكومة المؤقتة أدّت دورا حاسما في إضفاء الشرعية السياسية والدبلوماسية على جبهة التحرير الوطني، مما مكّنها من كسب دعم دولي واسع، وقيادة



مفاوضات معقدة، والتصدي لمناورات الجنرال ديغول، التي سعت لفرض تسوية تخدم المصالح الفرنسية، وعززت في النهاية مكانة الجزائر في نضالها على الساحة الدولية الكلمات المفتاحية: الدبلوماسية؛ المفاوضات؛ المواقف؛ تقرير المصير؛ الحرب الباردة؛ المواقف؛ الدعم الخارجي؛ تأسيس.

Abstract:

Four years after the outbreak of the Algerian Liberation Revolution, the Provisional Government of the Algerian Republic (P.G.A.R) was established as the third institution of the National Liberation Front (NLF), marking a major turning point in the diplomatic and political struggle. Despite differing international reactions, the P.G.A.R secured both legal and de facto recognition, granting international legitimacy to the Algerian cause and countering French efforts to diminish its importance.

This study explores the issue of international recognition of the P.G.A.R, focusing on its response to internal and external challenges and its aim to serve as the official representative of the revolution. Its creation was a strategic move to refute French claims that no legitimate Algerian interlocutor existed.

The study concludes that the P.G.A.R played a decisive role in legitimizing the NLF politically and diplomatically. This enabled international support, facilitated complex negotiations, and countered General de Gaulle's maneuvers, ultimately strengthening Algeria's position on the world stage.

Keywords: Diplomacy ;Negotiations ;Positions ;Self-determination ;Cold War ;Positions ;External Support ;Establishment

- مقدمة:

جاء تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية G.P.R.A في 19 سبتمبر 1958 ردًا على مساعي الجنرال ديغول الرامية إلى احتواء الثورة الجزائرية وتجريدها من الشرعية الشعبية، وسحب أي غطاء أو دعم دولي عنها، وقد تجسدت هذه السياسة في مشروع الاستفتاء على دستور الجمهورية الخامسة الذي تم إجراؤه في 28 سبتمبر 1958، بهدف تكريس مزاعم دعاة "الجزائر فرنسية". من جهة أخرى، جاء ميلاد الحكومة المؤقتة في إطار مسعى مؤكد للتخلص من كل أشكال الوصاية والضغط الممارسين على الثورة الجزائرية.



قبل ذلك فإن مؤتمر الصومام الذي انعقد بتاريخ 20 أوت 1956، كان قد أثار مسألة مؤسسات الثورة، ومهد الطريق لتشكيل هيئة رسمية تمثل الشعب الجزائري من خلال الدعوة إلى توحيد القيادة وإعادة هيكلة الثورة سياسيًا وعسكريًا، فتم تأسيس المجلس الوطني للثورة الجزائرية (CNRA) ولجنة التنسيق والتنفيذ (CCE)، والتي ستتولى التحضير لتشكيل وإعلان الحكومة المؤقتة. وقد مرت اللجنة بفترات حرجية وصعبة للغاية خاصة بعد غياب عنصرين فاعلين فيها وهما العربي بن مهيدي وعبّان رمضان (وزارة المجاهدين، 2008: 08).

إن هذا الموضوع يكتسي أهميته من عدة زوايا، فالحكومة المؤقتة تعد أحد أهم مؤسسات الثورة وإنشائها يعكس تطورا لافتا في مسار إخضاع أحداث حرب التحرير لاستراتيجية ومقاربة جيش وجهة التحرير الوطنيين. وفق ذلك برز التباين في ردود الفعل الدوليّة من تأسيس الحكومة المؤقتة والذي كان يتماشى ومواقفها من الاحتلال الفرنسي للجزائر. فقد سارعت الدّول العربيّة والإسلامية، وغالبية الدّول الشيوعية إلى الاعتراف بالحكومة المؤقتة الجزائرية بعيد الإعلان عنها، وفيما قللت فرنسا من أهمية الحدث، رفضت الدّول المؤيدة لها ومنها دول من أوروبا، وأخرى من آسيا كاليابان، وأستراليا، ومن أمريكا الجنوبيّة، الاعتراف بحكومة الجزائر، بينما أبدت بعض الدّول الكبرى مواقف غير واضحة أو حذرة على غرار الولايات المتحدة الأمريكية التي اتسمت سياستها تجاه المسألة الجزائرية بمحاولة التوازن والتوفيق بين تبنيها لمبدئ حق الشعوب في تقرير مصيرها من جهة، ومن جهة أخرى الحفاظ على علاقتها الاستراتيجية مع فرنسا العضو البارز في حلف الناتو، أما بريطانيا فرأت أن حل القضية الجزائرية شأن فرنسي داخلي .

استنادا الى ما سبق، تسعى هذه الورقة لبحث مختلف المواقف الدوليّة من تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وأهميتها، فضلا عن تحديد العوامل المتحكمة في تلك المواقف. وهل كانت G.P.R.A تتوافر فيها الصفات والشروط المطلوبة من أجل الاعتراف بها؟ وهل كان الاعتراف الدوليّ بالحكومة المؤقتة الجزائرية كافيا للوصول الى لحظة حق تقرير المصير في الجزائر وإنفاذه على أرض الواقع؟



ورغم أهمية الموضوع إلا أنه قليل التداول في الدراسات التاريخية التي عُنيت ببحث تاريخ الثورة التحريرية ومؤسساتها، فمن خلال بحثنا توصلنا إلى أنّ الدراسات التي تطرقت لتاريخ أول حكومة جزائرية بشكل مباشر أو مركز محدودة جدا خاصة المحلية منها، فمعظم الأعمال التي تعرضت لهذا الموضوع إنما تناولته في معرض الحديث عن الدبلوماسية الجزائرية خلال الثورة أو اتفاقيات إيفيان أو من خلال المذكرات والشهادات التي دونها بعض الفاعلين.

في هذا السياق نشير إلى دراسة كل من أحمد بن فليس وعمر بوضرية الموسومتين على التوالي " السياسة الدولية للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية " و " النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية سبتمبر 1958 -يناير 1960"، وأصلهما مذكرتي تخرج أكاديميتين استعانتا بوثائق ومصادر تاريخية لبحث وتسليط الضوء على عدة جوانب ذات صلة بتاريخ الحكومة المؤقتة، على غرار ظروف تأسيسها وأهدافها ومواقفها إزاء مختلف القضايا.

ومن أهم الأعمال الأجنبية التي بحثت بعمق وبُعد حضاري دبلوماسية الثورة الجزائرية والدور المحوري الذي لعبته الحكومة المؤقتة، دراسة المؤرخ الأمريكي ماثيو كونيلى -Matthew Connelly- الموسومة: "ثورة دبلوماسية: نضال الجزائر من أجل الاستقلال وأصول حقبة ما بعد الحرب الباردة"، والعنوان الأصلي هو:

"A Diplomatic Revolution Algeria's Fight For Independence and the Origins of the Post –Cold War Era"

وهي من الدراسات الأمريكية التي سلطت الضوء على تاريخ الدبلوماسية الجزائرية ومؤسسات ثورة التحرير ومدى أهمية العمل الدبلوماسي في انتصار الثورات، مبرزة أن الثورة الجزائرية مارست الدبلوماسية بذكاء، ومثلت نموذجا يحتذى به في هذا المجال. ورغم أهمية الدراسة إلا إنها لاتزال مجهولة لدى الكثير من الباحثين وتحتاج إلى ترجمة واستغلال.

أما هذه الورقة فتهدف إلى بحث مواقف الدول من تأسيس الثورة الجزائرية لأول هيئة سياسية، ومناورات هذه الأخيرة لانتزاع الاعتراف، إدراكا منها لأهمية هذه الخطوة في دعم النضال السياسي والعسكري الذي دشنته الثورة منذ الفاتح نوفمبر 1954 في سياق نشاط مكثف طال المجالات السياسية والدبلوماسية والأمنية.



وعليه ولمعالجة إشكالية المقال اتبعنا المنهج التاريخي بجميع أدواته، خاصة ما يتعلق بالوصف والتحليل من خلال استرداد المواقف التاريخية ذات الصلة بتأسيس الحكومة المؤقتة، ومن ثم تحليل سياقاتها ومآلاتها على المشهد العام في الجزائر وفرنسا. وإذا كان السياق المنهجي يقتضي التطرق لتأسيس الحكومة المؤقتة ومن ثم تحليل المواقف منها، فسيلاحظ القارئ أننا أثرنا الوقوف عند هذه الأخيرة أولا، لتلهمنا تحديات وظروف التأسيس ثم التأسيس كأخر عنصر، وذلك بغرض التأكيد على أن قرار إنشاء الحكومة المؤقتة أخذ بعين الاعتبار كل التحديات المرتبطة بالاعتراف مسبقا، أي أنه كان قرار قائم على رهان مدروس ومحسوب من جميع الجوانب، وهو ما قمنا بتحليله من خلال العناصر الرئيسة للمقال كما يلي:

1- السياق الدولي لتطور المواقف من الثورة الجزائرية: إن المتمعن في مختلف المواقف الدولية من هيئات الثورة الجزائرية، لا يجد كثير عنت في استنتاج أن تلك المواقف إنما هي انعكاس للموقف المبدئي من ثورة التحرير، بل ومن المسألة الجزائرية برمته. فقد واجهت الحكومة المؤقتة مؤامرات داخلية وتحديات خارجية، الأمر الذي وضعها أمام عراقيل عديدة، وهو وضع لم يكن غريبا على زعماء الثورة خاصة في ظل سياسات الجنرال ديغول (1958-1962)، الذي سخر جميع الوسائل للقضاء على الثورة ومحاصرتها داخليا وخارجيا، مما دفع قادتها إلى تغيير وتنويع خططهم السياسية والعسكرية من خلال توزيع قواهم وإمكانياتهم على مختلف مؤسسات الثورة، وهكذا وفي ظل التطورات الميدانية التي عرفتها ثورة التحرير خاصة بعد هجومات الشمال القسنطيني سنة 1955 ثم مؤتمر الصومام سنة 1956 فمعركة الجزائر التي تخللت سنة 1957 لتكون سنة 1958 على موعد مع إنشاء أول هيئة سياسية جزائرية تمثل سلطة الثورة ووجهة التحرير التي باتت الممثل الشرعي والوحيد للشعب الجزائري، فكان إنشاء الحكومة المؤقتة "حدثا تاريخيا وبعثا للدولة الجزائرية وانتقاما ساطعا من لطخت سيدي فرج، ذلك أن الشعب المهتم بكل ما يعيد إليه كرامته قد استقبل النبأ بكل حماس وفرحة، إذ أنها المرة الأولى التي تتولد فيها حكومة بجهد الشعب الجزائري وحده وبدم أبناؤه" (علي كافي، 1999: 225).



وإذا كانت الهيئة السياسية الوليدة قد حظيت بدعم ورضى مختلف أطراف الشعب، فإن المواقف الخارجية قد تغيرت بين التأييد والتحفظ وحتى الرفض والتماهي مع السردية الفرنسية من طرف بعض القوى الاستعمارية، وهو ما نستعرضه من خلال المطالب التالية:

1-1- مواقف الدّول الغربيّة: منذ أن وطئت أقدامها أرض الجزائر اعتبرت فرنسا هذا البلد جزء لا يتجزأ منها، فأرض الجزائر امتداد طبيعي للمتروبول كما كان يروج له منظرو الاحتلال، وما موقع البحر الأبيض المتوسط بالنسبة لجغرافيا فرنسا إلا كمثل نهر السين (Seine River) الذي يقطع باريس. بل إن فرنسا كانت تعدّ الجزائر جزء لا يتجزأ منها، ولم تكن تعترف باستعمارها كما كان الشأن بالنسبة للمغرب وتونس. وقد خلق هذا الموقف المتطرف لدى ساسة فرنسا والمعمرين حساسية تجاه كل ما يتعلق بالقضية الجزائرية، فكانت تضغط وتحذر الدول من التدخل في "شؤونها الداخلية"، وازدادت هذه الحساسية بعد اندلاع الثورة التحريرية، مُعتبرة أنّ الجزائر مقاطعةً فرنسيّة (وهيبة قطوش، 2017: 120)، وكل ما يحدث في الجزائر يعالج داخل فرنسا.

وقد جعل هذا السلوك الدّول الغربيّة لا تفصح أو تُعبّر عن موقفها بشكل واضح على الأقلّ عند اندلاع الثورة في الفاتح من نوفمبر 1954 تحاشياً للاصطدام بفرنسا، وينسحب هذا الموقف على الاتحاد السوفياتي كذلك، إذ لم يتدخل في القضية الجزائرية عند اندلاعها تحت طائلة أنها "شأن فرنسيّ داخليّ"، ولم تبد أي رد فعل علنيّ يُذكر، إلّا أنّ هذه المواقف ستتغيّر مع تطور وتسارع الأحداث في الجزائر بداية من سنة 1955 مع هجومات الشمال القسنطيني التي نقلت الثورة من الأرياف والجبال إلى المدن، ثم مؤتمر الصومام في السنة الموالية.

فأما بالنسبة للدول الغربيّة المنضوية تحت راية حلف شمال الأطلسي "الناتو - N.A.T.O"، كانت مواقفها كلّها مُدعّمة ومؤيّدّة للاحتلال الفرنسيّ فلم تعترف رسمياً بالهيئة الجديدة، وفي أحسن الأحوال تبنت مواقف حيادية جسدها الامتناع عن دعم قرارات الأمم المتحدة الصادرة لصالح القضية الجزائرية. وفي هذا الصدد جاء ضمن مذكّرة جواب الولايات المتّحدة الأمريكيّة بخصوص منح المساعدات لفرنسا "أنّ حرمان فرنسا من هذه المساعدة لن تكون متفقة مع سياسة حكومة الولايات المتّحدة الأمريكيّة



أو مصالِح العَالَم الحُرّ"، حيث صرح الرّئيس الأمريكيّ إيزنهاور (Dwight D. Eisenhower) خلال مؤتمر صحفيّ شهر جويلية 1955 بأنّ "الجزائر في الدرجة الأولى مُشكِلة فرنسيّة داخلية لأنّ هذه المنطقة تُشكّل جزءا من فرنسا"، كما صرّح السفير البريطانيّ في نفس الشهر أيضًا بأنّ "بريطانيا ترغب في أن تستمرّ الأعمال الفرنسيّة في شمال إفريقيا لنشر المدنيّة" (وهيبة قطوش، 2017: 112). وبطبيعة الحال فقد أثرت هذه المواقف على علاقات الحكومة المؤقتة الخارجية ببعض دول أوروبا الغربيّة، وحدت من تأثيرها في دوائر صناعة القرار فيها، كما انعكست على فعالية قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالجزائر.

1-2- مواقف الدّول العربيّة: سارعت الدول العربيّة الى الاعتراف بهيئات ومؤسسات الثورة الجزائرية ومنها الحكومة المؤقتة، فكان العراق أول دولة اعترفت بحكومة الجزائر (محمد بجاوي، 2005: 158)، أما المملكة العربيّة السعوديّة فقد وجهت بتاريخ الخامس من شهر يناير سنة 1955 رسالةً إلى مجلس الأمن الدّوليّ، لفتت فيه انتباهه إلى عمليات فرنسا العسكريّة القاسيّة، الّتي تستهدف تصفية الثّورة الوطنيّة في الجزائر، وطمس خصائص الحياة القوميّة والثقافيّة لشعب الجزائر (وهيبة قطوش، 2017: 115). وعلى صعيد آخر أكّد الرّئيس المصريّ جمال عبد النّاصر الذي كانت بلاده تستضيف مكاتب جبهة التحرير الوطني على دعم كفاح الشّعب الجزائريّ حتّى نيله الحرّيّة والاستقلال. وقد كان ذلك نابع من "إيمانه العميق بأنّ الحرّيّة العربيّة تظلّ قاصرة عن تحقيق أهدافها في إقامة الحياة الكريمة على أرض الوطن العربيّ، ما بقي جزء من الأرض العربيّة رازحًا تحت نير الاستعمار والاستغلال الأجنبيّ (Philippe Tripie, 2005: 84).

وعن جيران الجزائر تونس والمغرب، فقد اعترف المغرب بالحكومة المؤقتة بتاريخ 22 سبتمبر 1958 أي بعد ثلاث أيام من إعلانها. وذلك عن طريق بيان لرئاسة الوزراء المغربيّة، وكان المغرب وتونس قد نالا استقلالهما منذ سنة 1956، حيث دعمت تونس الهيئة الجزائرية الجديدة سياسيا وماديا خاصة وأن هذا البلد كان يشكل قاعدة خلفية مهمة لجيش وجبهة التحرير الوطني.

وكذلك كان الشّأن بالنسبة لباقي الدول العربيّة فقد اعترف السودان بالحكومة الجزائرية بتاريخ 22 سبتمبر 1958، واعترفت بها أيضا حكومات سوريا واليمن ولبنان



والأردن (مصطفى طلاس، 1984: 396)، حتى أن هذه الأخيرة قدمت دعما ماليا للحكومة والشعب الجزائري، ولا شك أن هذه المواقف قد ساعدت الحكومة الجزائرية المؤقتة في الحصول على الشرعية الدولية بصفقتها الممثل الشرعي والوحيد للجزائريين.

1-3- موافق باقي الدول: بسبب عدالة القضية الجزائرية واقتناع الكثير من الدول بأنها باتت من أطول وأعقد قضايا تصفية الاستعمار بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، خاصة بعد نجاح الثورة الجزائرية في إضفاء البعد الإنساني على خطابها وطبيعتها، فهي لم تلجأ إلى العنف الثوري إلا بعد أن استنفذت وجربت كل الحلول مع الاستعمار منذ المقاومات الشعبية، فضلا عن نجاح الثورة في اللعب على التوازنات الدولية حينها، فاكتملت دعم المعسكر الشرقي أو الاشتراكي الذي كان يعتبر فرنسا خصما إيديولوجيا وسياسيا واقتصاديا. وهكذا فبمجرد أن أعلنت الثورة حكومتها المؤقتة حتى بادرت دول المعسكر الاشتراكي تباعا بالاعتراف بها، وقد كان في مقدمة تلك الدول كل من جمهورية الصين الشعبية (يحي بوعزيز، 2003: 111)، يوغسلافيا، كوريا الشمالية والاتحاد السوفياتي. رغم أن اعتراف هذا الأخير جاء متأخرا مقارنة بغيره من الدول الاشتراكية حيث أنه لم يعترف بالحكومة المؤقتة حتى سنة 1960م. ولا شك أن صراع الحرب الباردة ضد النفوذ الغربي كان من أهم دوافع هذا الاعتراف الذي تجسد في دعم هذه الدول للحكومة المؤقتة سياسيا وإعلاميا وحتى ماديا.

أما على المستوى الإفريقي فقد نالت حكومة الجزائر المؤقتة اعتراف كل من الدول الإفريقية التالية تباعا: غينيا سنة 1958، غانا سنة 1959، الطوغو سنة 1960 وكل من مالي والكونغو سنة 1961 (gloriousalgeria, 2025). ولأن الثورة الجزائرية كانت نموذجا يحتذى للشعوب الباحثة عن التحرر فقد حظيت بتأييد حركات التحرر في الدول الإفريقية خاصة دول غرب إفريقيا المستعمرة من طرف فرنسا، فأقامت علاقات دبلوماسية مع الحكومة المؤقتة وساندتها في المحافل الدولية. ورغم أن منظمة دول عدم الانحياز لم تكن قد رأت النور حينها، فقد أسست سنة 1961، إلا أن الدول التي شاركت في مؤتمر باندونغ المنعقد سنة 1955 بإندونيسيا والتي أصبحت لاحقا نواة حركة عدم الانحياز، أبدت مواقف داعمة للحكومة الجزائرية انطلاقا من موقفها المبدئي المؤيد لكل حركات التحرر. ومن هذه الدول نجد الهند، إندونيسيا ويوغسلافيا. وبطبيعة الحال فقد



أعطى هذا الموقف زخما ودفعاً قويا للثورة الجزائرية وأكسبها شرعية دولية واسعة، وبالمقابل ضاعف من عزلة فرنسا خاصة بعد أن تعالت أصوات المجتمع الدولي تطالب رسمياً بمنح الجزائر استقلالها.

2- ظروف تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية: حققت الثورة الجزائرية خلال المرحلة الثانية من نشاطها (1956/1958) انتصارات عسكرية ومكاسب سياسية، خصوصاً بعد أن نجح هجوم 20 أوت 1955 في فكّ الحصار عن جيش التحرير الوطني الذي كان معزولاً بمنطقة الأوراس، ومن ثم إقحام المدن والحواضر الكبرى في الثورة بشكل واسع وصريح، وبذلك تم نقل العنف الثوري من الريف إلى المدن بأشكال متعددة في إطار استراتيجية توسيع جغرافيا الثورة بفتح جبهات جديدة لتشتيت قوات الجيش الفرنسي، وقد كان أكبر تحدي واجهه قادة الثورة هو تطبيق مخرجات مؤتمر الصومام المنعقد بتاريخ 20 أوت سنة 1956، والقاضية بإحداث مؤسسات وهيكل تعمل على تنظيم وتجنيد الشعب من جهة، ومن جهة أخرى توسيع قاعدة ومساحة النشاط الثوري على مختلف المستويات، فكان نقل العمل الفدائي الثوري من الريف إلى داخل المدن الجزائرية وهو ما مثلته معركة الجزائر بداية من سنة 1956، ثم نجحت جبهة التحرير في نقل الثورة إلى داخل فرنسا أين شكل النشاط الثوري في المتروبول نقلة نوعية وانتصاراً استراتيجياً استطاعت الثورة من خلاله كسر التحديات السياسية والعسكرية التي فرضتها فرنسا والتغلب على المعوقات المرتبطة بموازين القوى والدعم الدولي وإفشال الدعاية الاستعمارية من خلال المنجزات التالية:

2-1- إضراب الثمانية أيام "08 أيام" (27 يناير إلى 04 فبراير 1957): تنوع نشاط جبهة التحرير الوطني F.L. N فجمع بين النضالين السياسي والعسكري بغية تحقيق أهدافها الاستراتيجية، وفي هذا السياق تبرز أهمية الإضرابات كفعل مقاوم سلمي يهدف لتحقيق عدة أهداف منها شلّ الاقتصاد الكولونيالي، وتقوية التضامن والتلاحم بين مناضلي جبهة التحرير F.L. N، فضلاً عن تدويل القضية الجزائرية والتعريف بها لكشف جرائم الاحتلال الفرنسي. ومن أهم تلك الإضرابات يأتي إضراب 08 أيام الذي امتد من 27 يناير إلى 04 فبراير 1957 والذي جاء في خضم معركة الجزائر التي خاضها جيش التحرير في مدينة الجزائر، وهو ما دفع جبهة التحرير إلى التخطيط لتحرك شعبي واسع يظهر



للعالم أن الجزائريين ملتفون حول الثورة، وأنها ليست مجرد "عصيان مسلح" كما تدعي فرنسا. وبالفعل فقد حقق الإضراب نجاح سياسي كبير تفاعلت معه حتى الصحافة الأجنبية، كما أنه حقق استجابة واسعة في أكثر من 28 منطقة حضرية أساسية بالجزائر، ونجح في تعبئة الشعب الجزائري الذي نقلته الإضرابات وكذلك المظاهرات من مرحلة المواجهة المتفرقة عبر الأرياف وأطراف المدن، إلى مرحلة التعبئة العامة بانخراط كل فئات الشعب فيها وعلى جميع المستويات عسكريا واقتصاديا وسياسيا.

إن الإضرابات في حقيقتها هي تعبير عن مواقف سياسية بشكل علني، إضافة إلى كونها استفتاء غير مباشر أو ما يعرف بـ "الاستفتاء الصامت". وقد نجح إضراب 08 أيام في تحقيق كل ذلك ونظراً للمكاسب التي جسدها خصوصاً على المستوى السياسي فقد منح مصداقية وتزكية لجهة التحرير الوطني F.L.N غير مباشرة فباتت الممثل الشرعي والوحيد للشعب الجزائري، ومن ثم استغلت الثورة الإضرابات كورقة ضغط في أي تفاوض مع السلطة الكولونيالية. يُضاف إلى ذلك كله وكما يذكر الفقيه القانوني محمد بجاوي أنه بين وبشكل واضح أين تكمن الممارسة الفعلية للحكم، كما دلت على أن سائر الإدارات والمصالح العامة الأساسية يمكن أن تتعطل وتُشل. (محمد بجاوي، 2005: 26).

وإذا كانت الثورة باستثناء هجوم الشمال القسنطيني 20 أوت 1955 قد قامت على الأقل في الثلاث السنوات الأولى على أكتاف سكان الريف، والذين ظلوا يُشكّلون السلطة الفعلية لها، فإن إضراب يناير 1957 ساهم وبشكل فعال في نقل المعركة إلى داخل المدينة وأكد سلطة الثورة عليها وانتشارها بين فئاتها واقتناع السكان بها. ومن ثم فإن نقل الثورة من الريف إلى المدينة بأسلوب للعنف، وسلمية الحركة التحريرية هو في حقيقة الأمر توسيع لجغرافية ونطاق الثورة، ومدّ لسلطتها وتوسيع لقاعدتها الشعبية.

هذا وتجدر الإشارة إلى أن الشعب الجزائري بمختلف مكوناته ومؤسساته (الأسرة، القبائل، المسجد، الزوايا، الجمعيات والنوادي...)، قد تحمل ضغطا كبيرا جراء ثقل الاستعمار وسياساته العسكرية التي انعكست سلبا على الحياة الاجتماعية والاقتصادية، خصوصا مع توسيع نطاق المناطق المحرمة، وإقامة المحتشدات الإجبارية الخاصة بالجزائريين قصد عزلهم عن جيش التحرير، ففي الولاية الثانية أنشئت فرنسا



ثلاثة وسبعين محتشدا، في حين كانت المناطق المحرمة تشكل ثلثي مساحة الولاية، تأثرت مناطق عديدة من جراء ذلك خصوصا الفقيرة منها (عمر بوضربة، 2012: 30). وقد ضاعفت فرنسا من هذه الإجراءات لحمل الشعب على نبذ الثورة باعتباره الحاضنة الأساسية لها، ولما لم تفلح في هذا المسعى لجئت إلى سياسة العصا والجزرة، فأعلن ديغول عن مشروع قسنطينة سنة 1958، والذي كان يهدف إلى عزل الثورة عن محيطها البشري والحد من تأثيرها الشعبي وذلك بخلق قوة بديلة تتولى زمام المبادرة وتتسلم دفة الأمور في الوقت المناسب على حساب العناصر الوطنية التي تشكل جبهة التحرير الوطني. (ناصر الدين سعيدوني، 2008: 248)

2- امتداد الصراع بين الثورة الجزائرية والسلطات الاستعمارية إلى إفريقيا جنوب الصحراء: بحكم الأصداء والانعكاسات التي أحدثتها الثورة الجزائرية في مناطق مختلفة من إفريقيا، أضحت هذه الأخيرة تُشكّل عمقاً لها، وعاملاً مهماً في تحقيق وحدتها، حتى أنّ الزعيم الغاني كوامي نكروما (Kwame Nkrumah) قال معرض تعليقه على مشروع فرنسا المتعلق بفصل الصحراء الجزائرية: "إنّ الصحراء التي كانت من قبل تفصلنا هي اليوم تُوحدنا" (El moudjahid, 1958). وظهر تأثير الثورة الجزائرية بشكل جليّ في طبيعة وأسلوب الثورة المسلحة التي اندلعت في الكاميرون ضد الاستعمار الفرنسي سنة 1955. فأدرك قادة الاحتلال المتمسكين بمشروع "الهيمنة الفرنسية على إفريقيا" خطورة هذا التأثير، وما ينجّر عنه من تهديد للمصالح الاستراتيجية الفرنسية ومستقبلها في تلك المناطق، وبالتالي جعلها مجال الاهتمام الأساسي تدعيماً لمكاسب فرنسا في شمال إفريقيا ومن أجل إكمال حصار الثورة الجزائرية جنوباً، وفي هذه الحالة لا يبقى للجزائر من سند إلا المشرق العربي وبعض بلدان العالم الثالث وخصوصاً الإسلامية منها، وهو سند لم يكن في نظر ساسة فرنسا وخاصة الجنرال ديغول بنفس فعالية الأقطار المغاربية المجاورة أو الأقطار الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الجزائرية (محمد الميلي، 1984: 131).

وتنفذا لمشروعه الهادف إلى خنق الثورة الجزائرية والتضييق عليها، أعلن الجنرال ديغول في 06 أوت 1958 عن موعد إجراء استفتاء حول الدستور الجديد لميلاد الجمهورية الخامسة ينظم بتاريخ 28 سبتمبر 1958 في كل من فرنسا والجزائر



والمستعمرات الإفريقية. ومن أجل الدّعاية لهذا المشروع قام خلال الفترة الممتدة من 20 إلى 28 أوت 1958 بجولة قادته إلى كل من مدغشقر، غينيا كونكري، ساحا العّاج، الكونغو الفرنسي، السنغال.

لذلك توجّب على جبهة التّحرير الوطنيّ بصفقتها الممثّل الشرعيّ للشعب الجزائريّ مواجهة ذلك المشروع قبل إجراء استفتاء 28 سبتمبر 1958، برّد فعل عمليّ سريع يختلف عن قرار الإعلان عن تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية G.P.R.A، حدث ذلك بتاريخ 25 أوت 1958 عندما قرّرت جبهة التّحرير نقل العمل الفدائيّ الثوريّ (العمليات العسكرية) إلى قلب المدن الفرنسيّة، بعدما تمكن الجناح العسكريّ لفيدرالية جبهة التّحرير بفرنسا من القيام بعدّة تفجيرات مسّت المؤسسات الحيوية بمختلف المدن الفرنسيّة، وكان ذلك إيذانا بفتح جبهة فرنسا التي سترهق كثيرا ساسة الاحتلال وتدفعهم لمراجعة حساباتهم

2-3- الثورة في قلب المتروبول: إن نقل النّشاط الثّوريّ إلى فرنسا أو المتروبول، كان أحد أهم الإجراءات الاستراتيجية التي تبلورت لدى قادة الثورة بمرور الوقت وتطور الأحداث، وهو ما شكل انتصار عمليّ لجبهة التّحرير الوطنيّ على فرنسا، وتعد الثورة الجزائرية سباقة في هذه التجربة الثورية، فجبهة التّحرير الوطنيّ هي الحركة التّحريرية الوحيدة التي تمكّنت من نقل نشاطها الثّوريّ إلى أراضي الدولة "الاستعماريّة"، مستغلة في ذلك كل العوامل المساعدة وعلى رأسها وجود المهاجرين الجزائريين بفرنسا، والذين استفادوا من تكوين سياسي وعسكري هيئته الظروف التاريخية منذ نجم شمال إفريقيا إلى مشاركتهم في قوات الحلفاء خلال الحرب العالمية الثانية. وبفضل نجاح جبهة التحرير في تعبئة فئات الشعب ضمن تنظيمات مختلفة عمالية وطلابية ومهنية، فقد استطاعت الانتشار والتواجد عبر كامل التراب الوطني بل وتعدى نشاطها الى قلب باريس في المتروبول أين كان للمهاجرين الجزائريين دور أساسي في إنجاح العملية من كلّ الجوانب، وما ذلك إلا بفضل نجاح الثورة في تعبئتهم وتفاعلهم مع استراتيجية الثورة.

وهكذا فقد وفقت جبهة التّحرير الوطنيّ في كسب معركة الدّعاية والتأثير في الرّأي العام الدّوليّ، فتحويل المدن الفرنسيّة إلى ميدان جديد للعمليات الفدائية غير ميزان القوة ومعادلة توازن الرعب من خلال إقحام فرنسيّ ومواطني المتروبول في تعقيدات



معادلة الصّراع الجزائري الفرنسي، فأخرجتهم الجهة من وضعية اللامبالاة والصمت إزاء ما كان يحصل في الجزائر إلى وضعية المعني المباشر بالمشهد الجزائري. أي أن فرنسي ومواطني المتروبول (فرنسا) أصبحوا طرفا معنيا بحرب الجزائر وأحداثها، إمّا بسبب التجنيد الإجباري المتزايد لأبنائهم، أو نتيجة نقل حرب المدن إلى الأراضي الفرنسية، الأمر الذي دفع بالفرنسيين إلى الامتناع والتذمر والوقوف على جانب يسير من مأساة الجزائريين اليومية، وهو ما دفعهم الى الخروج في مسيرة بباريس يوم 08 فبراير 1962 للمطالبة بالسّلم ووقف الحرب في الجزائر. إلا أنّ شرطة موريس بابون - Maurice Papon وواجهتهم بالقمع، وسقط على إثر ذلك تسع ضحايا من المتظاهرين بشارع شارون-Charonne. هذا فضلا عن استنزاف الاقتصاد الفرنسي حتى أصبحت فرنسا تلقب برجل أوروبا المريض، قياسا على وضعية الدولة العثمانية في أواخر أيامها حيث كانت تلقب بالرجل المريض.

وبالتأكيد فقد كشفت هذه الحادثة عن مستوى الوضع الأمني الذي أخذ يتلاشى بفرنسا، وأكد أن الثورة الجزائرية ربحت معركة الرأي العام الفرنسي بعدما كسبت المساندة من طرف النّخبة الفرنسيّة، وعلى رأسهم الفيلسوف جون بول سارتر من خلال "بيان 121"، الذي نُشر في سبتمبر 1960.

كما لا ننسى الدور الذي لعبه حاملو الحقائق في تهريب الأموال التي مولت الثورة، من أمثال مجموعة فرانسيس جونسون Francis Janson، وهنري كيريال Henri Curiel بباريس، وسيلفان Sylvain بليون، وأنات روجي Annette Roger بمرسيليا وغيرهم (Ali Haroun, 1958:56)

إن تجنيد هؤلاء الفرنسيين للعمل لصالح الثورة الجزائرية يؤكد قوّة ووجاهة استراتيجية جهة التحرير الوطني، ويبرز مدى تأثير مبادئ الثورة وأهدافها التي تضمّنها بيان أول نوفمبر 1954. فتجنيد شخص ما ضدّ نظام دولته يتطلب تطابق الأهداف وتقاربها بين المُجنّد والمُجنّد وهو عملية معقدة نفسية وذهنية وسياسية، ولا شك أن هؤلاء المتعاونين والثوار الأحرار من العالم خصوصاً اليساريين منهم، كانوا ينظرون للثورة الجزائرية على أنها تمثل فرصة ملائمة للقضاء على الكولونيالية والإمبريالية



العالمية، فهي تُشكل من منظورهم حلقة من حلقات الصراع بين الأمميّة والإمبرياليّة وهي القناعة التي فعلتها ووجهتها قيادة الثورة بكل ذكاء.

3-التحديات التي واجهت تأسيس الحكومة المؤقتة: هذا المبحث لب مقالتنا، نناقش من خلاله التحديات القانونية والسياسية التي أحاطت ظرفية تشكيل الحكومة المؤقتة، والتعاطي معها من منطلقات سياسية وإيديولوجية أطرت سلوك جميع الأطراف، وبالتالي فهي ضرورية في تفسير خلفيات المواقف التي أبدتها الدول أو قوة الاحتلال أو حتى ما تعلق بالمبادئ المؤسسة للعلاقات الخارجية للحكومة المؤقتة والتي نجحت من خلالها في انتزاع الاعتراف الدولي بها.

1-3-التحديات السياسيّة: أثار إعلان الحكومة المؤقتة على الصعيد السياسيّ تحديا يتعلق بإشكالية الاعتراف الدوليّ بهذه الحكومة، وبالرجوع إلى رأي فقيه القانون الدوليّ جان شاربونتييه (Jean Charpentier) (التعليق: 1) وموقفه من هذه المسألة، نجد أن هذا الأخير حدد ثلاثة شروط وفقا لما أقرّه معهد القانون الدولي في جلسته بنوشاتيل السويسرية بتاريخ 08 سبتمبر 1900، خصوصا ما تضمّنته المادّة الثامنة (08) التي نصّت على أنه "لا يحقّ للدول الاعتراف بصفة المحارب للطرف المتمرد دون تتوفر الشروط التالية:

-ضرورة سيطرة السلطة الجديدة على إقليم أو حيز جغرافي محدد من التراب الوطنيّ.
-يجب أن تمارس الحكومة سلطتها وسيادتها بشكل فعال على هذا الحيز الجغرافيّ.
-أن تمتلك تلك الحكومة قوات مسلحة ومنظمة وفق معايير الانضباط العسكريّ، كما يجب أن تلتزم تلك القوات بالاتفاقيات الدوليّة المنظمة لقوانين الحرب وتحترمها
وعليه يرى الفقيه جان شاربونتييه أن الاعتراف الدولي بالكيانات السياسية الجديدة يخضع لمدى توفر هذه الشروط الثلاثة السالفة الذكر، والتي لم يستوفي أي منها بالنسبة للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بحسبه. ومن ثمّ لا يمكن الاعتراف بسيادة جزائريّة "مزعومة"، بل إنّها لا تملك أصلاً الوضع القانوني للاعتراف ولا السند الشرعيّ للتّمثيل الشعبيّ (Charpentier Jean, 1959:802).

والحقيقة إن هذا الرأي الذي اهتدى إليه هذا الفقيه القانوني لا يعدو أن يكون في جوهره مجرد مصادرة على المطلوب، فهو بهذا الرأي ينفي وجود الدولة الجزائرية قبل



سنة 1830، بل يذهب إلى أكثر من ذلك عندما يُبرر الاحتلال الفرنسي للجزائر من خلال "الشَّرعية التاريخية" التي اكتسبها بالتقدم بقوله: "...إنّ مئة وثلاثين سنة من الاحتلال الفعليّ كافية لنقل السيادة إلى فرنسا". بل يذهب إلى القول أنّ الحكومة المؤقتة لا تحظى بأيّ تمثيل شعبيّ خصوصاً بعدما أكد استفتاء 28 سبتمبر 1958 أنّ إرادة السّكان في الجزائر، والتي عبّر عنها 80 % الناخبين كانت عدم الانفصال عن الجمهورية الفرنسية وتأييد الاندماج والفرنسة. لأنّ الانتخابات هي التي تمنح حقّ التّفويض وليس العمل المسلّح. (Charpentier Jean, 1959:802)

وبعيدا عن الخوض في الحديث عن مدى شرعية ذلك الاستفتاء، بل وعن كل الانتخابات التي أجريت في ظلّ الاستعمار، لأنّ نتائجها غالبا ما كانت مسبقة ومفصول في نتائجها وفق مصالح الاحتلال. كما أنّ القوانين الدّولية المتعلقة بالدول الواقعة تحت الاحتلال على غرار الجزائر تحدد شروطاً معينة لتقرير المصير، من ذلك مثلاً أن إجراء الاستفتاء يجب أن يكون تحت الرقابة الدّولية أو "إشراف أممي". وفي حالة أيّ استفتاء تُرجأ وتوقف الحرب وكل الأعمال العدائية باتفاق يُعقد بين الطرفين. بعيدا عن كل هذا فإنه لا يعدل بالثورة التي جسدت الأمر الواقع والتي التف حولها الشعب الجزائري أي استفتاء خاصة إذا كان مشوب بعيوب شكلية وجوهرية

وإلى هذا المعنى ذهب الخبير في القانون الدولي محمد بجاوي (التعليق: 2)، حيث رأى أن الشروط التي اعتمدها الفقيه جان شاربونتييه إنما تطبق على الحكومات المنفية أي الحكومات التي أسست بالمنفى، والحال بالنسبة للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية أنها مؤسسة من مؤسسات الثورة وأسست بالجزائر، فهي ليست بالضرورة حكومة لاجئة. هذا فضلا عن كونها تسيطر بالفعل على جزء من التراب الوطني، وتتمتع بتأييد شعبيّ لا نظير له، لم تحظى به حتى الحكومة المؤقتة للجمهورية الفرنسية خلال الحرب العالمية الثّانية (محمد بجاوي، 2005: 108). ونضيف أن السلطة الجديدة الجزائرية هي نتاج للجنة التنسيق والتنفيذ C.C.E المنبثقة عن قرارات مؤتمر الصومام المنعقد سنة 1956 بالجزائر.

ويستدل محمد بجاوي على شرعية الحكومة المؤقتة وأهليتها القانونية كونها قامت على قاعدة الإذعان والرضا، وهي نوع من عقود الإذعان التي تشكل أحد مبادئ



القانون القاضية بصحة التعاقدات التي لا تكون محل تفاوض حقيقي مباشر، طالما توفر عنصر الرضى بين طرف قوي و طرف قبل طوعيا بالعقد (في هذه الحالة بين الحكومة المؤقتة والشعب الذي ناصر الثورة) ، وعليه فعقد الإذعان عقد حقيقي يتم بتوافق إرادتين، ويخضع للقواعد التي تخضع لها سائر العقود (عبد الرزاق السنهوري ، 1953: 231). ومن ثمّ صارت هنالك قرينة قانونيّة على وجود تطابق بين إرادة الحكومة والرأي العام الجزائري (محمد بجاوي ، 2005: 108). ولو توفرت الظروف لإجراء انتخابات نزيهة فسوف يصوت الشعب لصالح حكومته، ذلك أن التمثيل الشعبيّ أو الشرعيّة الشعبيّة وفق معطيات ومفاهيم القانون الدستوري قد تحصل إمّا بالانتخابات أو قد يكون مصدرها أشكال أخرى من التصويت كخروج الشعب إلى الشارع عن طريق المظاهرات، أو عن طريق الالتزام بقراراتها الداعية إلى الإضراب والعصيان المدني وغيره...، ولاشك أن جبهة التحرير الوطنيّ قد حققت هذه الاستحقاقات عبر عدة محطات على غرار إضراب الطلبة في 19 ماي 1956 وكذا إضراب الثمانيّة أيام الشهر للتّجار الجزائريين خلال الفترة من 28 يناير إلى 04 فبراير 1957.

هذا فضلا عن ما تضمنه تقرير السياسة العامة الذي أصدرته الحكومة المؤقتة والذي أشار إلى أن تأسيسها جاء بمطلب من الشعب الجزائري و تلبية لمطالب جيش التحرير الوطني (وزارة المجاهدين ، 2008: 09)، وقد أثبتت جبهة التحرير الوطني شرعيّتها كممثل شرعي ووحيد للشعب الجزائري من خلال قدرتها على تعبئة كل فئات الشعب ضمن التنظيمات التي وجهتها في تحريك المدينة وإدارة الصراع فيها ضد المحتل كلما دعت الحاجة إلى ذلك، وفي اللحظة المناسبة وحسب الظروف الداخلية والدولية، لتحقيق نتائج سياسية ذات صدى في الداخل والخارج، ويكون لها تأثير سريع على الرأي العام وعلى مخططات السلطة "الاستعمارية".

وعلى صعيد آخر اتبعت الثورة سياسة الأمر الواقع، فكانت الانتصارات العسكريّة في الميدان هي التي تفرض تحقيق مكاسب سياسيّة، وهو النهج الذي سلكته جبهة التحرير الوطنيّ عندما حدّد قاداتها في بيان أول نوفمبر أهداف الثّورة، و حددوا وسائل عملها لاسترجاع السيادة الوطنيّة، حيث جاء في نص البيان: "إنّ جبهة التّحرير الوطنيّ ولكي يتحقّق هدفها يجب عليها أن تُنجز مهمّتين أساسيتين في وقت واحدٍ، وهما



العمل الدّاخلِي سواء في الميدان السّياسي أو في ميدان العمل المحض، والعمل في الخارج لجعل القضية الجزائرية حقيقة في العالم كلّهُ، وذلك بمساندة كلّ حلفائنا الطبيعيين" (بيان أول نوفمبر، 1954).

ولأنّ النّظام الدّوليّ يقوم على مبدأ تماشي الحقّ مع قوّة صاحب الحقّ، أي أن إحقاق الحقّ يتطلب قوّة تفرضه ولا يكفي أن تكون صاحب حق فقط، فتحقيق المبادئ والأهداف على الأرض يتطلب قوّة الدولة أو "الكيان السياسي" الذي يستطيع تحويل حقوقه إلى واقع بالقوّة، وهو ما يؤكده الواقع والتاريخ الذي يخبرنا أن الشعوب التي تحصلت على حقوقها بالطرق السلمية أي عن طريق "سياسة للعنف" قليلة جدا بل تكاد تكون نادرة، فعبر التاريخ لا أحد نال حريته بمناشدة الحس الأخلاقي للمستعمر، وبالمقابل فإن توفر القوّة التي تحمي الحق كانت دائما الخيار الذي لجئت إليه الشعوب المحتلة عن طريق ممارسة الكفاح المسلّح أو "أسلوب العُنف"، الذي يعني الاستخدام المشروع للقوّة المسلّحة، خاصة في حال الفشل في التّعبير عن الطموحات بالوسائل الديمقراطية والسلمية كالمظاهرات والإضرابات. ومن ثمّ فإنّ رفض الطرف المحتل لمطالب الشعوب بل وقمعها بالعنف لابد أن يُؤدّي إلى عُنف مضاد من أجل موازنة طرفي المعادلة سياسيا وعسكريا. من جهة أخرى يذهب الفقيه القانوني الفرنسي والباحث في قضايا حقوق الإنسان والعلاقات الدولية موريس فلوري "Maurice Flory" (التعليق: 3) إلى ما هو أعمق وأبعد من هذا المعطى، فمهمة الحروب حسبهُ "لا تقتصر صورتها على القتال العسكريّ، إذ أن الخطط العسكريّة وأبعادها الاستراتيجية تسير وفق قرارات سياسية، ظهر التّنظيم السياسيّ متواضعا في بداية نشاطه (يقصد جهة التّحرير)، ومع مرور الوقت بوتيرة سريعة أضحى أكثر نضجا ووضوحاً، فالجزائر المستقلة ليست في حاجة إلى الاعتماد على الجيش الذي يضمن تحريرها، بقدر ما هي في حاجة ماسة إلى حكومة تأخذ على عاتقها مهمة تسيير شؤونها" (Maurice Flory, 1959:819).

وعليه فإنّ اعتراف الحكومات الأجنبيّة بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية هو في الحقيقة اعتراف بقانونيّتها، ويعكس بالضرّورة الاعتراف إمّا باستعادة السيادة للدولة الجزائرية لدى بعض الدّول، مثل الحكومة الاندونيسية التي أقرّت ببعثة الحكومة لديها بصفتها ممثلة للدولة الجزائرية، أو قد يقتصر على الاعتراف بالحكومة المؤقتة الجزائرية



كأمر واقع، وهو القرار الذي تبنته غانا في 10 جويلية 1959، والذي جاء فيه: "لقد قررت حكومة غانا أن تمنح اعترافاً بواقع الحكومة المؤقتة الجزائرية". (محمد بجاوي، 2005: 153) وهو ذات الاجراء الذي صدر عن الاتحاد السوفياتي وليبريا.

أما فيما يخصّ الدول العربية فقد تباينت مضامين وأشكال اعترافاتها، حيث اكتفى بعضها بالاعتراف بالحكومة المؤقتة الجزائرية كحكومة شرعية للشعب الجزائري، مثلما جاء على لسان الحكومتين اللبنانية والليبية، أما بقية الدول العربية: تونس، المغرب، الجمهورية العربية المتحدة، السودان، السعودية، العراق، الأردن واليمن فقد اعترفت بالحكومة المؤقتة كممثل قانوني وشرعي للشعب الجزائري الثائر ضد الاحتلال، وبكونها إحدى مؤسسات ثورته، وهو نفس الموقف الذي تبنته كل من: الصين الشعبية، كوريا الشمالية، منغوليا وغينيا التي اعترفت بشرعية الحكومة المؤقتة للثورة الجزائرية.

2-3- التحديات الإقليمية: أمام الدعم الفعال الذي قدمته بعض الدول العربية خصوصا تونس والمغرب ومصر للثورة الجزائرية منذ اندلاعها، وجدت جبهة التحرير الوطني نفسها مضطرة لبحث مسألة تأسيس الحكومة المؤقتة مع هذه الدول الثلاث، على الأقل لضمان استمرار هذا الدعم من جهة، ولمساندتها في حشد الاعتراف الدولي بها ومواجهة آلة الدعاية والدبلوماسية الفرنسية من جهة أخرى.

إلا أنّ الاشكالية الكبرى التي طُرحت أمام قيادة الجبهة تمثلت في اختيار المقرّ المناسب للحكومة المؤقتة، هل يتمّ تسييرها من داخل الجزائر، ومن ثمّ تستعيد الشرعية السياسية التي اكتسبها "الداخل" في مؤتمر الصومام 1956، وتُحلّ أزمة الأولوية بين الدّاخل والخارج؟ أم أن مقرّها يكون في الخارج حيث كانت تونس أو القاهرة هما العاصمتان المرشحتان رغم اختلافهما سياسيا وإيديولوجيا مع توجّهات الثورة الجزائرية.

ففي حالة اتخاذ تونس مقرّاً للحكومة المؤقتة فإن هذا الخيار قد يؤثر على التوجّه السياسي للجزائر بعد استعادة سيادتها، خاصة وأن تونس كانت تسعى لأن يكون لها تأثير مباشر على القرار السياسي والعسكري لجبهة التحرير، وهو ما رفضته قيادة الجبهة لما له من تأثير سلبي أقله تصنيف الثورة ضمن الكتلة الرأسمالية الليبرالية. وهي القناعة التي عمل الحبيب بورقيبة المُقرب من الدوائر الغربية على فرضها وترسيخها في أي مشروع مستقبلي للثورة الجزائرية. أما في حال تبني الخيار الثاني أي اتخاذ القاهرة



مقرًا فإنّ هذا سيجعل حكومة الجزائر ترتمي في أحضان الفكر القومي العربيّ والايديولوجيّة الاشتراكيّة، وهو المشروع الذي سعى جمال عبد الناصر إلى تجسيده وتحقيقه (عبد الحميد زوزو ، 2009: 26).

وإذا كانت الضغوط والاكراهات الممارسة على جبهة التحرير من قبل السّلاطات المغربيّة والتونسيّة لم تستطع أن تؤثر بشكل كبير على عمل الحكومة الجزائريّة المؤقتة، فإنّ الزعيم التونسيّ الحبيب بورقيبة المعروف بتوجّهاته الليبراليّة عمل على أن يكون على رأس الحكومة شخصيّة معتدلة تحظى بثقة فرنسا، وتكون قادرة على لعب دور مركزي داخل جبهة التحرير الوطنيّ (عبد الحميد زوزو، 2009: 39). والواقع أنّ هذه الرؤية تقاطعت مع رؤية الكثير من قادة الثّورة، فعلى الرّغم من أنّ كريم بلقاسم القيادي في لجنة التنسيق والتنفيذ كان يسعى إلى ترأس الحكومة الجديدة، إلّا أنّ قيادات من المجلس الوطنيّ للثّورة كانت تبحث عن شخصيّة تحقق إجماعاً وطنياً، ويُمكن الاعتماد عليها في حال الدّخول في مفاوضات مع فرنسا.

نستخلص مما سبق، أنّه لا يمكن أن ننكر الدعم والمساندة الذين حظيت بهما الثّورة الجزائريّة على جميع الأصعدة من قبل الأشقاء في تونس والمغرب ومصر، إلّا أنّ ذلك كان وللأسف الشديد مشروطاً بفرض وصاية فكريّة سياسيّة وايديولوجيّة على مستقبل الثّورة، التي كادت أن تسقط ضحيّة للصّراع والاختلافات الايديولوجيّة بين زعماء تلك الدّول. ناهيك عن المساومات والأطماع التوسعيّة التي مارسها بعضها، وسعت إلى فرضها وتكريسها على حساب الحدود الطبيعيّة للجزائر. لذلك كان الهدف الأساسيّ من تأسيس الحكومة الجزائريّة المؤقتة محاولة الخروج من ربقة تلك الوصاية والتخلّص من كلّ تبعاتها السّياسيّة والايديولوجيّة. وبالتالي تحقيق الاستقلاليّة في اتخاذ القرارات، وانتهاء المتاجرة السّياسيّة بالقضيّة الجزائريّة، وما اختار العاصمة الليبيّة لعقد مؤتمر طرابلس سنة 1962 والذي كان يهدف لوضع تصور شامل لبناء الدولة الجزائرية إلا دليل على هذا المسعى. فبخلاف باقي الدول العربيّة لم تكن ليبيا تمارس ضغوطاً على حركات التحرر التي تحتضنها، بل كانت معروفة بحيادها وعدم تدخلها في شؤون الغير خصوصاً إذا كان مُستعمراً، لذلك اتخذتها الثّورة مكاناً لانعقاد المؤتمر الحاسم الذي سيحدد مستقبل الدّولة الجزائريّة، ويرسم خياراتها ومعالمها الاستراتيجيّة، رغم محاولات



بعض الدول لاستمالة المؤتمرين والتي ظلّت رواسبها عالقة في أذهان وأفكار بعض قادة الثورة ولازمتهم طويلة فترة حكمهم.

وللإشارة فإن القاهرة احتضنت أول مقر لحكومة الجزائر المؤقتة، وبطبيعة الحال فإن هذا الاختيار جاء تلبية لعدة أهداف منها موقع مصر الاستراتيجي الرابط بين مشرق ومغرب العالمين العربي والإسلامي، والذي وفر فرصة لقادة الحكومة للتواصل مع عديد الدول، ولما وفره هذا الموقع من بيئة آمنة ومفتوحة أمام النشاط والتحرك الدبلوماسي والسياسي لزعماء الحكومة، هذا فضلا عن بعد مصر عن حدود الجزائر المحتلة. الأمر الذي كانت تفتقده كل من تونس والمغرب الأقصى، وبالتالي البعد عن الضغوط الفرنسية خاصة في ظل قيادة جمال عبد الناصر المناوئ للإمبريالية والمناصر للثورة التحريرية.

لكن ولأن السياسة تحكمها المصالح قبل المبادئ، فإن هذا المغنم كانت تشوبه مغارم كثيرة ليس أقلها سعي جمال عبد الناصر للتدخل في تركيبة وعمل أول حكومة جزائرية. فبعد قرار قادة الحكومة تعيين فرحات عباس رئيسا لها لم ترحب مصر بهذا القرار بسبب جهلها بالرجل، و كانت تفضل عليه أحمد بن بلة صديق عبد الناصر، حيث عللت رأيها بكون فرحات عباس قريب من فرنسا، وقد يوجّه الثورة عاجلا أم آجلا إلى الدخول في مفاوضات مع فرنسا تخرج الجزائر من ميدان العمل الثوري العربي إلى التعامل مع فرنسا والسير في ركب الغرب (أحمد توفيق المدني، 1982: 107). ولعل مثل هذه الضغوط هي التي دفعت قادة الحكومة إلى البحث عن طرق للابتعاد عن القاهرة فاتخذوا مقاراً فرعية لهم في تونس.

4- تأسيس الحكومة المؤقتة وردود الفعل الدولية تجاهها: بسبب تطوّر الأحداث في فرنسا والجزائر خلال الفترة قيد البحث، وتنفيذاً لقرارات المجلس الوطني للثورة المنعقد بالقاهرة في الفترة الممتدة من 22 إلى 28 أوت 1957، والتي أكّدها مؤتمر طنجة الذي عقدته جبهة التحرير الوطني بالتنسيق مع كلّ من حزب الاستقلال المغربي وحزب الدستور التونسي خلال الفترة الممتدة من 27 إلى 30 أفريل 1958، سارعت جبهة التحرير بعدما حازت شرعية تمثيل الشعب الجزائري على حساب منافستها الحركة الوطنية الجزائرية M.N.A، إلى إقناع الحزبين التونسي والمغربي بالضرورة الملحة



لتأسيس حكومة جزائرية لمجارات التطورات والتحوّلات المتسارعة التي عرفتها القضية الجزائرية على الصعيدين الداخلي والخارجي، فعلى الصعيد الداخلي عانت الجزائر من سياسة الأرض المحروقة التي مارسها فرنسا واكتوى الشعب بنارها كثيرا، كما تسبب إنشاء خطي شارل وموريس الحدوديين في عزل الحكومة عن جيش الداخل وهو ما أثر سلبا على عمل الطرفين والتنسيق بينهما. وقد كانت هذه المعطيات دافعا لقيادة الثورة إلى التفكير في إيجاد هيئة أو إطار يحمي المكتسبات ويدافع عن المنجزات أمام التعنت الفرنسي، وهو ما يؤكده تصريح عضو كل من الحكومة المؤقتة والوفد المفاوض في إيفان رضا مالك، الذي أكد في تصريح له أن فكرة تأسيس الحكومة المؤقتة تبلورت لدى زعماء الثورة منذ سنة 1956 إثر قيام فرنسا باختطاف الزعماء الخمسة (وهم كل من محمد بوضياف، حسين آيت أحمد، محمد خيضر، بن بلة ومصطفى الأشرف) يوم 22 أكتوبر 1956 (عمر بوضربة، 2012: 42).

أما على المستوى الخارجي، فقد تزايدت ضغوط ثورة التحرير على فرنسا عسكريا واقتصاديا، ونجحت في تنويع وتوسيع مساحاتها حتى ألجئت الإدارة الاستعمارية وأرغمتها على بحث آليات تقرير المصير. وهي الظروف التي برزت في خضمها مساعي وأطماع تتعلق بحدود وجغرافيا الجزائر من عدة أطراف. فقد أعلنت فرنسا عن مساعيها وأطماعها في الصحراء الجزائرية، وتزامنت هذه المساعي مع نوايا توسعية لكل من المغرب وتونس في هذه المنطقة الاستراتيجية، وفي نفس الوقت تخوفا من حصول أي اتفاق بين جبهة التحرير وفرنسا دون مشاركتهما فيه. لكن وبالرغم من تلك الضغوط استطاعت قيادة الثورة بفضل حنكها أن تتجاوزها وتعبر تلك المرحلة بسلام، إلى أن تمّ الاتفاق بين الأطراف الثلاث أي جبهة التحرير وتونس والمغرب: "بعد التّشاور مع الحكومتين التّونسيّة والمراكشيّة على إنشاء حكومةٍ جزائريّة" (وزارة المجاهدين، 2009: 134).

وبطبيعة الحال فإن موافقة كل من تونس والمغرب على تأسيس هيئة سياسية جزائرية، يعد التزاماً سياسياً وقانونياً بل وحتى أخلاقياً، الأمر الذي سهّل لقيادة الثورة الممثلين في لجنة التنسيق والتنفيذ، وبعد مشاورات موسعة مع أعضاء المجلس الوطني للثورة من إنشاء حكومة مؤقتة تكون ممثلة لجبهة التحرير الوطني وللشعب الجزائري.



لقد تمّ الاتفاق بالإجماع على اختيار فرحات عباس الذي يملك الخبرة السياسيّة والقدرة على إدارة المفاوضات رئيساً للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، والذي أعلن عنها يوم 26 سبتمبر 1958 من خلال البيان التالي: "بسم الله الرحمن الرحيم، باسم الشعب الجزائري. نظرا للسلطات التي خولها المجلس الوطني للثورة الجزائرية إلى لجنة التنسيق والتنفيذ (لائحة أوت 1956)، فإنّ لجنة التنسيق والتنفيذ قد قرّرت تكوين حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية، وهي مسؤولة أمام المجلس الوطني للثورة الجزائرية، وهي تُباشر مسؤولياتها ابتداء من هذا اليوم الجمعة 1 ربيع الأوّل عام 1378 هـ الموافق ليوم 19 سبتمبر 1958 م، على الساعة الواحدة بعد الزوال بتوقيت الجزائر".

لقد جاء هذا الإعلان باسم الشعب الذي يُكافح منذ أربع سنوات من أجل الاستقلال وقبل ذلك عانى الولايات منذ وطأة أقدام الاحتلال أرض الجزائر، فبذل الغالي والنفيس لأجل إعادة بعث الدولة الجزائرية بعدما طمسها الغزو الفرنسي سنة 1830 بكلّ عنف وقسوة، وبدون حقّ أزاحها من الخريطة السياسيّة لشمال إفريقيا. كما تضمّن البيان الإعلان عن التشكيلة الحكوميّة بفندق الكونتinentال-Continental بالقاهرة بحضور كثيف من الصّحافة الدوليّة ودعم من الحكومة المصريّة (مصطفى هشماوي، 1998: 133).

كان الهدف الأساسي من تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية تحديد الإطار السياسي والعسكري للصراع بين كيّانين سياسيين ودولتين متحاربتين، وليس كما تدعيه فرنسا بأنه بين دولة ومجموعة خارجة عن القانون. ولا شك أن هذا المكسب من شأنه إضفاء خاصيّة الحرب على أحداث الجزائر وطابع الدوليّة عليه أي تدويله، مع ما يترتب على ذلك من نتائج قانونيّة وسياسية، خصوصا تطبيق الاتّفاقيات الدوليّة المتعلقة بقانون الحرب. هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإنّ الدوافع الأساسيّة لتأسيس الحكومة المؤقتة هي تفنيد ومواجهة الادّعاءات الفرنسيّة التي عادة ما كانت تحتجّ بعدم وجود مفاوض شرعيّ من طرف الجبهة، ومن ثمّ يمكن القول أنّ الإعلان عن تأسيس الحكومة المؤقتة الجزائرية لم يمنح جبهة التحرير الوطنيّ الشرعيّة فحسب، بل أكسبها الصّفة القانونيّة (Philippe Tripie, 2005:83).



إنَّ هذا التَّطوُّر السِّياسي والدِّبلوماسيَّ الَّذي عرَفته الثَّورة الجَزائريَّة وضع السُّلطات الاستعماريَّة في مأزق سياسيٍّ وُحرج قانونيٍّ أمام الرّأي العام الدَّوليَّ، حيث وجدت نفسها أمام إشكاليَّة قانونيَّة غير متوقَّعة، فجبهة التَّحرير الَّتِي طالما وُصفت بالحركة الثَّوريَّة الخارجة عن القانون، باتت منذ الإعلان عن تأسيس الحكومة تمثِّل دولة تعمل على استرجاع سيادتها الوطنيَّة على أساس حقِّ تقرير المصير كحقٍّ ثابتٌ تُقرُّه المواثيق والأعراف الدَّوليَّة، الأمر الَّذي جعل جبهة التَّحرير الوطنيَّ من النّاحية القانونيَّة شخصاً اعتبارياً من أشخاص المجتمع الدَّوليَّ، في حاجة إلى اعتراف ومساندة لتحقيق تلك السيادة.

وعليه يمكننا القول أن الإعلان عن ميلاد سلطة سياسية جزائريَّة جديدة قد قلب ميزان القوَّة سياسياً لصالح الثَّورة وجبهة التَّحرير، حيث أصبحت الدِّبلوماسيَّة الجَزائريَّة تتمتع بشرعيَّة دوليَّة خصوصاً بعد موجة الاعترافات الدَّوليَّة المتلاحقة بها، ففي نفس اليَّوم من الإعلان عن ميلاد الحكومة المؤقتة للجمهورية الجَزائريَّة، اعترفت بها مجموعة من الدَّول والحكومات العربيَّة والإسلاميَّة على رأسها باكستان، ليبيا، والجمهورية العربيَّة المتحدة، العراق، اليمن والمغرب (بن غليمة سهام، 2017: 201). ثم تبعتها مجموعة من الدَّول في اليَّوم الموالي. وفيما يلي تفصيل تتابع تواريخ اعتراف تلك الدَّول بالحكومة المؤقتة الجَزائريَّة:

- بتاريخ 19 سبتمبر عام 1958، اعترفت كل من تونس، ليبيا، العراق والمغرب.
- بتاريخ 20 سبتمبر عام 1958، اعترفت كل من المملكة العربيَّة السعوديَّة والأردن.
- بتاريخ 21 سبتمبر عام 1958، اعترفت كل من الجمهورية العربيَّة المتحدة واليمن.
- بتاريخ 22 سبتمبر عام 1958، اعترفت كل من الصين والسودان.
- بتاريخ 25 سبتمبر عام 1958، اعتراف كوريا الشماليَّة.
- بتاريخ 26 سبتمبر عام 1958، اعتراف الفيتنام، وقد كان اعتراف هذه الأخيرة أكثر وضوحاً حيث تضمن عبارة "الاعتراف بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجَزائريَّة، بوصفها الحكومة الوحيدة والقانونيَّة والممثلة للشعب الجَزائري". (محمد بجاوي، 2005: 154).
- أما إندونيسيا فقد جاء اعترافها بتاريخ 27 سبتمبر عام 1958.



فمن خلال دراستنا لهذه المعطيات، يمكن تصنيف الدّول المعترفة بالحكومة المؤقتة إلى قسمين: القسم الأوّل تُمثّله الدّول العربيّة الّتي لم يكن اعترافها بالحكومة المؤقتة مفاجئاً لأنّ الكلّ كان يدرك أنّ العلاقة بين تلك الدول والجزائر تخضع لتأثير عاملين أساسيين: أولهما العامل الديني والانتماء لأمة واحدة تربطها رابطة الإسلام الّتي تدعو إلى التضامن والتآزر بين أفرادها، وأمّا العامل الثّاني فتمثّل في تبلور الفكر القومي العربيّ النّزاع للاستقلال والذي كان في أوج قوّته.

وبحكم أنّ العلاقات الدّوليّة لا تحكمها المبادئ والأفكار وإنّما تقوم على أساس تبادل المصالح والمنافع بين الدّول أو ما يعرف بالاعتماد المتبادل بين الدول ، ونظرا للضغوط والتهديدات الّتي مارسها فرنسا على بعض الدّول العربيّة، خصوصاً تلك الّتي خضعت للسيطرة الفرنسيّة، فقد حملت اعترافها بعض التّحفظات غير المباشرة، من ذلك مثلاً أنّ تونس سعت إلى التّخفيف من نطاق الاعتراف بالحكومة المؤقتة ، من خلال بيان صحفي جاء فيه: "إنّ هذا الاعتراف لا يعني البتّة أنّ تونس تتنصّل عن سياستها التّقليديّة القائمة على الاحترام المتبادل والتّعاون الحرّ بين المغرب العربيّ وفرنسا". وهو نفس الموقف الذي نسجله في بيان الحكومة اللبنانيّة من خلال نصّه أن قرار "الاعتراف لن يضرّ بالعلاقات الوديّة بين فرنسا ولبنان" (Charpentier Jean, 1959:802).

أمّا القسم الثّاني فتمثّله الدّول الّتي تحمل ايدولوجيّة معاديّة للاستعمار، ومناهضة للإمبريالية العالميّة أي دول المعسكر الشرقي المتعاطفة في الوقت نفسه مع الحركات التحرّريّة والّتي كانت تتقدمها الصين والفيتنام

وبهذا فقد حقّقت القضية الجزائريّة مكاسب دبلوماسية كبرى على الساحة الدّوليّة، خصوصاً بعد أن اتخذت الدّول الأفرو آسيويّة من يوم 30 مارس 1958 يوماً للتضامن العالميّ مع الجزائر المجاهدة، الأمر الّذي ساعد على استصدار هيئة الأمم المتّحدة ما بين شهري سبتمبر وديسمبر من سنة 1958 لقرار يدعو إلى الاعتراف بحقّ الشعب الجزائريّ في تقرير مصيره. وخلال الدّورة الرّابعة عشر لمنظمة الأمم المتّحدة "United Nations" أحرزت السلطة السياسيّة الجزائريّة الجديدة انتصاراً دبلوماسياً آخر، حيث أكّدت هذه الهيئة على حقّ الشعب الجزائريّ في تقرير مصيره، ودعت أطراف الصّراع إلى ضرورة البدء في محادثات جادّة على أساس حقّ تقرير المصير كما تُقرّه



موثيق المنظمة. وهنا نُسجّل تطوُّراً لافتاً في موقف الولايات المتحدة الأمريكية U.S.A حيث امتنعت في التصويت لصالح أو ضدّ هذا القرار. وهي سابقة هامة شكّلت نصراً للقضيّة الجزائريّة.

أخيراً يمكننا القول أن تأسيس الحكومة المؤقتة بتاريخ 19 سبتمبر 1958، كان خطوة جريئة ومفاجأة، لم تكن منتظرة حتّى من قبل الدّول الحاضنة للثّورة الجزائريّة والدّاعمة لها، وهو ما يؤكّد عبقرية الثّورة والدبلوماسية الجزائريّة. فقد حققت جهة التّحرير الوطنيّ من وراء ذلك القرار جملة من الأهداف الاستراتيجية نلخصها في النقاط التّالية:

- محاولة التخلّص وفكّ الارتباط من أيّ وصاية تؤثر على توجّهات الثّورة التحريريّة.
إعطاء الصّفة الدّوليّة للنزاع الدائر في الجزائر بين جهة التحرير والاحتلال الفرنسيّ.
بعث الدّولة الجزائريّة واسترجاع السيادة الوطنيّة بتفعيل مبدأ حقّ الشعوب في تقرير مصيرها.

- خاتمة: من خلال ما تقدّم بسطه، نخلص إلى أن ثورة التحرير المجيدة وبتأسيسها للحكومة المؤقتة للجمهوريّة الجزائريّة نجحت في تحقيق مجموعة من المكاسب لصالح مستقبل القضيّة الجزائريّة نلخصها في النقاط التّالية:

- تحقيق اعتراف دّوليّ واسع بشرعية ثورة التحرير ومؤسساتها، وهو ما شكّل نقلة نوعية في مسار القضيّة الجزائريّة مكّن الحكومة المؤقتة من تسجيل القضيّة الجزائريّة وإدراجها في جلسات الجمعية العامة للأمم المتّحدة.
أضحت جرائم الاحتلال الفرنسيّ المرتكبة في حقّ الجزائريّين تُمثّل عدواناً سافراً على الدّولة الجزائريّة وشعبها.

- أضفت الصبغة القانونية على كل أشكال الدعم الخارجي لجهة التّحرير الوطنيّ وكل مؤسسات الثّورة.

بذلك فرضت الثّورة الجزائريّة وجودها على الساحة الدّولية فعلياً وقانونياً. فقد كان تأسيس الحكومة المؤقتة انبعاثاً جديداً للجمهوريّة الجزائريّة التي طال انتظارها منذ سنة 1830، وبهذا نجحت الثّورة في كسر الطابع الداخلي للنزاع وإضفاء بُعد دولي عليه من خلال تحقيق اعترافين: اعتراف قانوني واعتراف واقعي.



ولم يكن اعتراف المنتظم الدولي " O.N.U " بحق تقرير المصير في الجزائر كافياً لاسترجاع السيادة الوطنية، لأن هذه المنظمة لا تملك آليات تنفيذ قراراتها، ولا تستطيع إجبار الدول الاستعمارية التي تشكّل الكتلة الفعّالة في المنظمة على التنازل عن مستعمراتها فـ "قراراتها غير ملزمة للدول". بل إنّ قوّة الثّورة الجزائرية وشموليّتها أجبرت فرنسا على الجلوس على طاولة المفاوضات المباشرة مع جبهة التحرير ندا لند، وعليه نقول أنّ حرب فرنسا في الجزائر كانت خاتمة الحروب الاستعمارية الكبرى، وأهمّها وأعظمها. حيث استطاعت الثّورة الجزائرية تفعيل مبدأ حقّ الشعوب في تقرير مصيرها على أرض الواقع وإعطائه بعدا دوليا وإنسانيا، ومن ثمّ تعميمه على باقي المستعمرات، وإنها لتجربة لاتزال بحاجة إلى مزيد بحث معرفي واستقصاء لوثائقها وأرشيفها داخل وخارج الجزائر، وهي التوصية التي نؤكد عليها لأهميتها في فتح آفاق جديدة للبحث في تاريخ مؤسسات الثورة وديبلوماسيتها.

التعليقات:

-التعليق 1: يعد الفقيه القانوني الفرنسي جان شاربونتييه (Jean Charpentier) من أبرز علماء القانون الدولي والقانون الأوروبي، ولد سنة 1928 وتوفي سنة 2020، مجال تخصصه الفرعي هو الاعتراف الدولي الذي كان موضوع أطروحته للدكتوراه سنة 1956، الموسومة "الاعتراف الدولي وتطور قانون الأمم". اشتهر بأرائه في مجال الاعتراف الدولي ومتى يكون ملزما قانونا. من أهم مؤلفاته "Institutions internationales".

(Ivan Boev, 2009: 7)

-التعليق 2: محمد بجاوي فقيه قانوني دولي وسياسي جزائري ولد سنة 1929، عمل مستشارا وخبيرا بعدة منظمات وهيئات دولية منها منظمة الأمم المتحدة، كما شغل منصب رئيس المجلس الدستوري الجزائري. له عدة مؤلفات ومقالات في مجال القانون الدولي والقانون الدستوري منها "الثورة الجزائرية والقانون 1960-1961"، "من أجل نظام دولي جديد"، وقد ضمن مؤلفاته مناقشات لفقهاء القانون الدولي خاصة الفرنسيين منهم بخصوص الإشكالات المرتبطة بتطبيقات القانون الدولي والعلاقات الدولية (محمد بجاوي، 2005: 7-8)

- التعليق 3: مورييس فلوري قانوني فرنسي وأستاذ القانون الدولي والعلاقات الدولية، ولد سنة 1925 وتوفي سنة 2021 بفرنسا. اهتم بقضايا القانون الدولي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وكذا قضايا استقلال الدول وآليات ممارسة السيادة ضمن الدول المستعمرة، كما كان يرى ضرورة أخذ البعد الإنساني والاجتماعي بعين الاعتبار عند معالجة المسائل ذات



الصلة بالقانون الدولي. من أهم مؤلفاته كتابه حول القانون الدولي والتنمية الموسوم: "Droit international du développement"، وكان قبله قد أنجز أطروحته للدكتوراه بعنوان: "Le statut international des Gouvernements réfugiés et le cas de la France (1939-1945) libre فضلا عن عديد المقالات التي نشرها في مختلف الدوريات القانونية الدولية والتي أثرى من خلال النقاش حول عديد القضايا ذات العلاقة بالاستعمار والقانون الدولي وتطبيقاته على غرار حالة الجزائر.

(9 - 7: Marie- Pierre Lanfranchi, 2021)

- قائمة المصادر والمراجع

- 1- أحمد توفيق المدني، (1982)، حياة كفاح، الجزء الثالث، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع.
- 2- الملي محمد، (1984)، مواقف جزائرية، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب.
- 3- بن غليمة سهام، (2017/2016)، الحرب النفسية في الثورة الجزائرية 1954-1958، ما بين التخطيط الاستعماري وردود الفعل الجزائرية، أطروحة دكتوراه، في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة تلمسان، الجزائر.
- 4- بيان أول نوفمبر 1954.
- 5- زغدي محمد لحسن، (2009)، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956-1962، الجزائر، دار هومه.
- 6- علي كافي، (1999)، مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي الى القائد العسكري 1946-1962، الجزائر، دار القصبة للنشر.
- 7- عبد الحميد زوزو، (2009)، المرجعيات التاريخية للدولة الجزائرية (مؤسسات ومواثيق)، الجزائر، دار هومة للطباعة والنشر.
- 8- عبد الرزاق السنهوري، (1953)، الوسيط في شرح القانون المدني الجديد، مصادر الالتزام، الجزء الأول، بيروت، لبنان، دار إحياء التراث العربي.
- 9- عمر بوضربة، (2012)، النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية سبتمبر 1958 - جانفي 1960، الجزائر، دار الحكمة.
- 10- مصطفى طلاس، تقديم بسام العسيلي، (1982)، الثورة الجزائرية، الطبعة الأولى دار الشورى الطبعة الأولى، بيروت.



- 11- محمد بجاوي، (2005)، الثورة الجزائرية والقانون، 1960 - 1961، ترجمة، علي الخش، الجزائر، دار الرائد للكتاب.
 - 12- مصطفى هشماوي، (1998)، جذور ثورة نوفمبر 1954 في الجزائر، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954، الجزائر، دار هومه.
 - 13- ناصر الدين سعيدوني، (2008)، الجزائر منطلقات وآفاق، الطبعة الثانية، الجزائر، عالم المعرفة للنشر والتوزيع.
 - 14- وزارة المجاهدين، الذكرى الخمسون لتأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، (2008)، ، الجزائر.
 - 15- وهيبة قطوش، (2016/2017)، الثورة الجزائرية في الصحافة التركية 1954/1962، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة الجزائر2، الجزائر.
 - 16- يحي بوعزيز، (2003)، ثورات الجزائر في القرن التاسع عشر والعشرون، ج3، الجزائر، دار الغرب.
 - 17- Ali Haroun, (1958) , La 7 Wilaya: La guerre du FLN en France 1954-1962, Alger, Casbah Editions.
 - 18- Charpentier Jean, (1959) , La Reconnaissance du G. P. R. A. In: Annuaire Français de droit International, Volume 5 ,France , Centre national de la recherche scientifique
 - 19- El moudjahid,(1958) , N°23 du 05 Mai.
 - 20- Ivan Boev, (2009) ,Mélanges en l'honneur de Jean Charpentier: la France, l'Europe, le monde, éditions A . Pedone, France
 - 21- Maurice Flory, (1959),Algérie et Droit international, In: Annuaire Français de droit International, Volume 5 ,France , Centre national de la recherche scientifique .
 - 22- Marie- Pierre Lanfranchi,(2021) ,In Memoriam Maurice Flory1925-2021, Annuaire Français De Droit International, CNRS Editions, Paris
 - 23- Philipe Tripiet (1972), Autopsie de la Guerre d'Algérie, France, editions France empire.
 - 24- <https://gloriousalgeria.dz/Ar/Post/show/128>
- الموقع الرسمي لوزارة المجاهدين وذوي الحقوق. تاريخ الاسترداد 29-04-2025

Al-Bibliography:

1. al-Tilimsānī (Abū al-‘Abbās al-Ḥājj Aḥmad ibn Muḥammad Ibn Haṭṭāl, d. 1219H/1804), 1969, Riḥlat Muḥammad al-Kabīr Bāy al-Gharb



al-Jazā'irī ilā al-Janūb al-Ṣaḥrāwī al-Jazā'irī, taḥqīq wa-taqdīm: Muḥammad ibn 'Abd al-Karīm, al-Qāhira: 'Ālam al-Kutub.

2. al-Tilimsānī (Shihāb al-Dīn Abū al-'Abbās Aḥmad ibn Muḥammad al-Maqqarī, d. 1041H/1631):

○1980, Azhar al-Riyāḍ fī Akhbār al-Qāḍī 'Iyād, j.2, taḥqīq: Sa'īd Aḥmad A'rāb, al-Maghrib: Maṭba'at Faḍāla al-Muḥammadiyya.

○Makhtūt: Bulūgh al-Arab fī Laṭā'if al-Adab, Maktabat Makhtūtāt al-Azhar al-Sharīf, qism al-tārīkh, raqm: 37500, 'adad al-awraq: 08.

○Makhtūt: Sharḥ Lāmiyyat al-'Arab li-Ibn Hishām, wa-yalīhi Sharḥ Lāmiyyat al-'Ajam, qism al-adab, raqm: 35806, 'adad al-awraq: 06.

○Makhtūt: Muzdawajat al-Maqqarī, qism al-adab wa-al-tārīkh, raqm: 35864, 'adad al-awraq: 08.

3. al-Tilimsānī (Abū 'Abd Allāh Muḥammad ibn 'Alī ibn Muḥammad ibn 'Abd Allāh ibn Mūsā ibn Muḥammad Fathā al-Zajjāy al-Ḥafīd, fl. 1284H/1867), makhtūt: Itmām al-Waṭar fī al-Ta'rīf biman Ishtahara fī Awā'il al-Qarn al-Thālith 'Ashar, al-Maktaba al-Waṭaniyya fī Bārīs, raqm: 9307R.D, al-waraq: b/32.

4. al-Tilimsānī (Abū 'Abd Allāh Muḥammad ibn Sulaymān ibn 'Abd al-Raḥmān ibn Razūq ibn Muḥammad ibn 'Abd al-Raḥmān ibn Mūsā al-Anṣārī Ibn al-Ṣā'im al-Jāzūlī, fl. 1066H/1656), makhtūt: Ka'bat al-Ṭā'ifin wa-Bahjat al-'Ākifin 'alā Qaṣīdat Hizb al-'Ārifin, al-Maktaba al-Waṭaniyya fī Bārīs, raqm: 4601, al-waraq: b/56.

5. al-Tilimsānī (Ḥammū ibn Rustān, d. before 1272H/1864), 2021, Tuḥfat al-I'tibār fīmā Wujida min al-Āthār bi-Madīnat al-Jidār – Jāmi' al-Kitābāt al-Athariyya al-Tilimsāniyya, ishraf: Charles Broussalard, taqdīm wa-taḥqīq wa-ta'līq: 'Alā' al-Dīn 'Imāra wa-Fāris Ka'wān, al-Jazā'ir: Dār al-Hudā li-al-Ṭibā'a wa-al-Nashr wa-al-Tawzī'.

6. al-Tilimsānī (Abū 'Abd Allāh Muḥammad ibn Muḥammad ibn Aḥmad Ibn Maryam al-Madyūnī, fl. 1025H/1625), 2014, al-Bustān fī Dhikr al-Awliyā' wa-al-'Ulamā' bi-Tilimsān, taḥqīq: 'Abd al-Qādir Būbāya, Bayrūt: Dār al-Kutub al-'Ilmiyya.

7. al-Tamnārtī (Abū Zayd 'Abd al-Raḥmān ibn Muḥammad ibn Aḥmad ibn Ibrāhīm ibn Muḥammad ibn Aḥmad al-Mu'āfirī al-Jāzūlī, d. 1070H/1660), 2007, al-Fawā'id al-Jumma fī Isnād 'Ulūm al-Umma, taḥqīq: al-Rāḍī al-Yazīd, taqdīm: Muḥammad al-Manūnī, Bayrūt: Dār al-Kutub al-'Ilmiyya.

8. al-Baghdādī (Ismā'īl ibn Muḥammad Amīn ibn Amīr Salīm al-Bābānī, d. 1399H/1999), n.d., Idāḥ al-Maknūn fī al-Dhayl 'alā Kashf al-Zunūn, j.1, taṣḥīḥ: Muḥammad Sharaf al-Dīn Biltaqāyā ra'īs Umūr al-Dīn, wa-al-mu'allim Rif'at Bīlkah al-Kilīsī, Lubnān: Dār Iḥyā' al-Turāth al-'Arabī.



9. al-Battaw'ī ('Īsā ibn Muḥammad al-Yahyāwī al-Rāsī, fl. 1046H/1636), 2000, Maṭlab al-Fawz wa-al-Falāḥ fī Ādāb Ṭarīq Ahl al-Fawz wa-al-Ṣalāḥ, dirāsa wa-taḥqīq: Ḥasan al-Fakīkī, al-Ribāt: Manshūrāt Ṭarīq ibn Ziyād li-al-Dirāsāt wa-al-Abḥāth, Maṭba'at al-Najāḥ al-Jadīda.
10. Būziyānī (al-Darrājī), 2011, Adabā' wa-Shu'arā' min Tilimsān, j.3, al-Jazā'ir: al-Amal li-al-Dirāsāt wa-al-Nashr wa-al-Tawzī'.
11. al-Ḥasanī al-Qāsimī ('Abd al-Mun'im), 2005, A'lām al-Taṣawwuf fī al-Jazā'ir mundhu al-Bidāyāt ilā Ghāyat al-Ḥarb al-'Ālamiyya al-Ūlā, al-Jazā'ir: Dār al-Khalīl al-Qāsimī.
12. al-Jāmī'ī ('Abd al-Raḥmān, d. 1144H/1736), makhtūṭ: Sharḥ Arjūzat Abī 'Abd Allāh Sīdī Muḥammad ibn Aḥmad al-Ḥalfāwī al-Tilimsānī al-Mālikī fī Faṭḥ Madīnat Wahrān, Maktabat al-Malik 'Abd al-'Azīz al-'Āmma bi-al-Riyād, (ghayr muṣannaf), al-waraq: b/124.
13. al-Rāshidī (Abū al-'Abbās Aḥmad ibn Muḥammad ibn 'Alī ibn Saḥnūn, d. after 1211H/1796), 2012, al-Thaḡhr al-Jumānī fī Ibtisām al-Thaḡhr al-Wahrānī, taḥqīq: al-Mahdī al-Bū'abdalī, al-Jazā'ir: 'Ālam al-Ma'rifa li-al-Nashr wa-al-Tawzī'.
14. al-Zayyānī (Abū al-Qāsim ibn Aḥmad ibn 'Alī ibn Ibrāhīm, d. 1249H/1836), 1991, al-Tarjumāna al-Kubrā fī Akhbār al-Ma'mūra Barran wa-Baḥran, also titled al-Riḥla al-Rabbāniyya wa-al-Rawḍa al-Silāmāniyya or Tarjumānat al-Dunyā wa-mā fihā min al-Amṣār, ta'līq: 'Abd al-Karīm al-Fīlālī, al-Ribāt: Maṭba'at al-Ma'ārif.
15. Sa'd Allāh (Abū al-Qāsim), 1998, Tārīkh al-Jazā'ir al-Thaqāfi 1500–1930, j.1, Bayrūt: Dār al-Gharb al-Islāmī.
16. al-Shafshāwunī (Abū al-Qāsim Muḥammad ibn 'Alī ibn 'Askar al-Ḥasanī al-'Ilmī, d. 986H/1578), 1977, Dawḥat al-Nāshir bi-Maḥāsin man Kān bi-al-Maghrib min Mashāyikh al-Qarn al-'Āshir, taḥqīq: Muḥammad Ḥajjī, al-Ribāt: Maṭbū'at Dār al-Maghrib li-al-Ta'līf wa-al-Tarjama wa-al-Nashr.
17. (Fihrasa), 2007, Fihrist Ma'lamat al-Turāth al-Jazā'irī bayn al-Qadīm wa-al-Ḥadīth, taṣnīf: al-Shaykh al-Bashīr Ḍayf, al-Jazā'ir: Manshūrāt Thāla.
18. (Qāmūs), 2004, Qāmūs al-Mu'jam al-Wasīṭ, al-Qāhira: Maktabat al-Shurūq al-Duwaliyya.
19. Nuwayhid (Ādil), 1980, Mu'jam A'lām al-Jazā'ir min Ṣadr al-Islām ḥattā al-'Aṣr al-Ḥadīr, Bayrūt: Mu'assasat Nuwayhid li-al-Thaqāfa wa-al-Ta'līf wa-al-Tarjama wa-al-Nashr.